مثمناً الرعاية الكريمة لندوة القضاء

وزير العدل لـ «الرياض»: ننتظر التوجيهات السامية لصدور تنظيم المحاكم المرورية والعمالية والتجارية

المحكمة الالكترونية تلغي الكتابة اليدوية والسجلات.. وندرس ظاهرة الطلاق

■ أكد معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وجود حملة منظمة ضد المملكة من بعض المنظمات الدولية ووسائل الاعلام.

وقال معاليه تعودنا ان تكتب منظمة العفو الدولية وتنتقد بطريقة معروفة ولكن في حالة هجومها على المملكة يختلف الوضع حيث هاجمت المملكة بحملة مركزة وتذكر اسم المملكة من ضمن الدول التي تدعي أنها مخالفة لحقوق الانسان كما شنت حملة مركزة على الاسلام على الرغم ان الاسلام مع حقوق الانسان.

وأضاف معاليه أن الهدف من اقامة (ندوة القضاء والأنظمة العدلية) يأتي لتبيان اسس القضاء والأنظمة العدلية في المملكة من خلال القاء الضوء على أصول ومصادر القضاء واجراءاته.

وقال معاليه في حديثه ان القضاء في المملكة مستقل ولا سلطان لأحد عليه، معربا في هذا الاطار عن اعتزازه بالمكانة المرموقة التي يحظى بها القضاء في المملكة في ظل حرص ولاة الأمر - حفظهم الله.

وأوضح معاليه ان الوزارة وبتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - تحرص على كل ما يمكن اصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل من القيام بعملهم واداء مهامهم بكل يسر وسهولة وفيما يلي نص الحوار:

◆ من خلال هذه الرعاية الكريمة.. كيف يصف معاليكم عناية حكومة المملكة بمرفق القضاء؟

- بداية.. نعبر عن الفخر والاعتزاز بالمكانة المرموقة التي يحظى بها القضاء بالمملكة بحرص من ولاة الامر حفظهم الله وكبير عناية واهتمام اذ وفرت له الامكانات والقدرات البشرية والمادية من تأهيل وتدريب وتجهيزات وتأطير وتنظيم ثم تواصل الاهتمام لمزيد من التطوير فصدرت الأنظمة فكان محل اشادة وثناء لما حمله من خير فترقى مرفق القضاء سلم المراتب، ونما نموا قويا وصلبا مواكبا بذلك الزمن ومتغيراته، وما صدور أنظمة المرافعات الشرعية، والاجراءات الجزائية، والتسجيل العيني للعقار، والمحاماة الا دليل آخر يضاف الى سجل انجازات القضاء في بلادنا، ومن هنا فقد حرصت وزارة العدل على تبيان هذه الأنظمة العدلية فعقدت ندوة القضاء والأنظمة العدلية لابراز اهم ملامح ومميزات هذه الأنظمة.. فالقضاء في المملكة يرتكز على عدد من الأنظمة التي تؤصل مسيرة عمله من النواحي الادارية والاجرائية والقلمية مما يتسق واحكام الشريعة الاسلامية.

واذا نظرنا الى الأنظمة القضائية في المملكة نجد انها تجربة فريدة في العالم المعاصر تجمع بين العملية التنظيمية لعمل القضاء بمفهومها الحديث وبين أحكام الشريعة ورسوخها بحيث يصاغ العمل بطريقة تحقق الحكم بالشرع المطهر وتكفل في الوقت ذاته الافادة مما انتهت اليه التجارب التنظيمية المعاصرة للأعمال وتشكيلاتها الادارية والاجرائية ورسم خطتها لذلك حتى أصبحت العملية التنظيمية في المملكة مثالا يحتذى به ومنارا يهتدي به من يروم تحقيق مثل هذه التجربة والممارسة الناجحة.

ولا شك أن رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني للندوة بحضور المختصين بالقضاء والأنظمة العدلية من داخل المملكة وخارجها لتعبر عن تواصل العطاء والحرص على كل ما يخدم البلاد والعباد وبخاصة القضاء ومنسوبيه.

◆ يثير بعض المغرضين بعض الشبه حول القضاء في المملكة ومن ذلك انه قضاء غير مستقل.. كيف تردون على هذه الشبه من واقع النظام القضائي القائم في المملكة؟

- لقد بينت الأنظمة الصادرة عن الدولة بان القضاء مستقل ولا سلطان لأحد عليه فاذا وصلت القضية الى المحكمة فليس لأحد مهما كان التدخل في القضية حتى تصدر من القاضي حسب الأنظمة والتعليمات في ذلك.. ومن ذلك ما جاء في المادة ٤٦ من النظام الأساسي: (القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة) كما ان المادة ١/ من نظام القضاء تنص على: (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الاسلامية والأنظمة الشرعية وليس لأحد التدخل في القضاء).

وفي هاتين المادتين الأساسيتين اللتين بني عليهما النظام القضائي في المملكة ما يفند ويرد على تلك الشبه الواهنة.

◆ ما المضامين التي تحملها هذه الندوة.. والأهداف التي تسعى الوزارة لتحقيقها؟

- تهدف ندوة القضاء والأنظمة العدلية في مجملها إلى تبيان أسس القضاء والأنظمة العدلية في المملكة من خلال القاء الضوء على أصول ومصادر القضاء في المملكة وأساليب القضاء واجراءاته وتقنياته في المملكة مع بيان اثر الأنظمة العدلية في المملكة في تحقيق العدالة الشاملة في المجتمع.

كما أن للأنظمة القضائية اثرا بالغا في حماية حقوق الانسان والحد من الجريمة وهذا ما ستبينه الندوة التي ستتيح الفرصة للحوار والمداخلات حول الأنظمة العدلية واجراءاتها واذا استعرضنا أوراق العمل المقدمة ضمن نشاطات الندوة نجد أنها ستتناول مصادر الحكم القضائي في الشريعة وشمولها للوقائع المستجدة والمقاصد الشرعية للأنظمة العدلية وكذلك موضوعات عن علاقة الأنظمة في الاستثمار التجاري والتجارة العالمية وتنظيم العقار وتوثيقه وموضوعا عن التحقيق والادعاء العام في نظام الاجراءات الجزائية بالاضافة إلى تناول الندوة لأوراق عمل عن شرعية مهنة المحاماة وواجبات وحقوق المحامي في الفقه والنظام.

كما أن الندوة ستتناول علاقة القضاء والأنظمة العدلية في المملكة بحقوق الانسان من منظور دولي وستبرز رعاية القضاء ولحقوق المتهم واثر القضاء والأنظمة في تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع، لذلك فان عددا كبيرا من اصحاب الفضيلة المشايخ والقضاة والخبراء والمحامين سيشاركون بهذه الندوة بالاضافة الى عدد من المختصين في المجال العدلي ليتناولوا تلك المحاور ويناقشوا خلالها الأنظمة العدلية وتطبيقاتها واجراءاتها والجديد فيها.

◆ صدرت الأنظمة العدلية الثلاثة (المرافعات والاجراءات الجزائية والمحاماة) رغم وجود نظام قائم معمول به فما مقتضيات صدور هذه الأنظمة؟

- وزارة العدل وبتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله تحرص كل الحرص على كل ما يمكن اصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل من القيام بعملهم واداء مهمتهم بكل يسر وسهولة لتبلغ العدالة طالبيها بأقرب طريق والمواطنون يتطلعون بشكل دائم إلى كل ما من شأنه انجاز قضاياهم وانهاء حاجاتهم المختلفة من مؤسسات القضاء والتوثيق وتيسير ذلك لهم.

ولذا فقد أخذت الوزارة على عاتقها تطوير أنظمة القضاء وتحديث برامجه وآلياته في مختلف مجالات العمل ومحاولة الاستفادة من معطيات التقنية الحديثة في ميكنة الأعمال وضبطها وتقريب المعلومات ورصدها واستثمارها بطرق ميسرة. ويلاحظ المهتمون والمتابعون لمجال العمل القضائي انه تم انجاز عدد من الأنظمة مثل أنظمة المرافعات والمحاماة والاجراءات الجزائية والسجل العيني للعقار وهذه النظم لا شك ستساعد - بعد توفيق الله سبحانه وتعالى - على صياغة الحكم الشرعي بأسلوب حضاري يستجمع المصالح بأنواعها.

ولعلنا ندرك أهمية تحديث الأنظمة وتطويرها لمواكبة التطورات الادارية في مجمل المؤسسات والقفزات التنموية التي تعيشها بلادنا والحمد لله.. اذا ما عقدنا مقارنة بسيطة بين اجمالي القضايا المنظورة في المحاكم قبل عشرين عما لوجدناها في حدود ٢٥٠ ألف قضية بالمقارنة مع اجمالي القضايا المنظورة خلال الفترة القريبة حيث بلغت عام ١٤٢٢ ما يقرب من ٦٠٠ ألف قضية بينما تزيد القضايا الواردة للمحاكم عن مليون ونصف المليون قضية..

ولا شك ان انجاز هذه القضايا والنظر فيها مع هذا الكم الهائل منها لا يتأتى الا بتحديث الأنظمة الاجرائية لمواكبة هذا الكم الكبير الناتج عن تعقد الامور وتشعب قضايا الحياة وتداخلاتها مع مصالح الناس بعضهم ببعض بل دول بدول.. وهذا التحديث لا يمس جوهر القضاء ومنبعه الأصلي المبني على أحكام الشريعة الاسلامية بمصادرها الأصيلة.

◆ ما تعليقكم على ما تتعرض له المملكة من هجمات تنتقدها في مجال حقوق الإنسان؟

- نعم هناك حملة منظمة ضد المملكة من بعض المنظمات الدولية ووسائل الإعلام، فقد تعودنا أن تكتب منظمة العفو الدولية وتنتقد بطريقة معروفة ولكن في حالة هجومها على المملكة فقد اختلف الوضع حيث هاجمت منظمة العفو المملكة بحملة مركزة، وكان يذكر اسم المملكة من ضمن الدول التي تدعي هذه المنظمة أنها مخالفة لحقوق الإنسان.. وشنت حملة مركزة على الإسلام على الرغم أن الإسلام مع حقوق الإنسان كما قال تعالى (وقد كرمنا بني آدم).

واذا نظرنا فيما تدعيه هذه المنظمة لوجدنا أن هذه الحملة نشأت لأن المملكة تطبق جوانب شرعية قد لا تروق لها. وانه لأول مرة في تاريخها تهاجم دولة لأنها طبقت النظام الموجود لديها ومعروف أن لكل دولة الحق والحرية في تطبيق أنظمتها السائدة فيها والتي تتوافق مع مصالحها وقيمها العليا، لكن المنظمة شنت حملتها ضد المملكة لأنها تطبق الشرع الإسلامي، فعقدت ندوات ومحاضرات وبحث هذا الجانب وعرض على علماء ومفكرين واتضح أن هذا الهجوم لم يكن على المملكة، وانما على الشريعة الإسلامية والسؤال هنا.. هل نلغي جانباً أساسياً في الشريعة الإسلامية مثل القصاص والحدود وغيرها حتى ترضى عنا هذه المنظمة، ولماذا التزمت المنظمة الصمت وخبا صوتها عندما أعلنت المملكة عن إنشاء أجهزة آلية حكومية وأهلية لإبراز حقوق الإنسان الموجودة في المملكة مع العلم أن هذا الاجراء اتخذ قبل حملة منظمة العفو الدولية، واليوم تجد ما أعلنته المملكة واقعاً حاصلاً باقرار تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي تضم نخبة من أهل الخبرات والمؤهلات من أبناء الوطن كما كان للمرأة السعودية مشاركة فيها.. فأين هم من ذلك؟

الأمير سلطان بن عبدالعزيز

د. عبدالله بن محمد آل الشيخ

حوار - حمد الجمهور

◆ ماذا تم بخصوص المحاكم العمالية والمرورية والتجارية؟ وعلى كم درجة سيكون التقاضي بها؟ وهل سترتبط هذه المحاكم بمجلس القضاء الأعلى أم بوزير العدل وكيف سيتم تعيين القضاة في هذه المحاكم؟

- فيما يخص موضوع المحاكم المتخصصة العمالية والمرورية والتجارية فهي تحظى باهتمام بالغ من الجميع وتنفيذاً للتوجيهات السامية الكريمة بتوحيد الجهات القضائية تحت مظلة وزارة العدل، فقد شرعت الوزارة في إعداد التصور المناسب من الجوانب التنظيمية والإجرائية والإدارية الفنية لعمل هذه المحاكم ورفعت هذه الدراسة لمقام رئاسة مجلس الوزراء الموقر وحتى تأخذ ما تستحقه من الدراسة فقد شكلت الدراسة هذا الموضوع لجنة في شعبة الخبراء لوضع الآليات المناسبة لعمل هذه المحاكم وينتظر صدور التوجيهات السامية في صدور التنظيم المقترح لعمل هذه المحاكم والآليات المناسبة التي يراها ولاة الأمر وفقهم الله لعملها.

◆ هل لنا أن نعرف جانباً من الرؤية التطويرية لوزارة العدل؟

- حقيقة إن ما شهدته الوزارة من تطوير وتحديث لأنظمتها وادخال التقنية الحديثة في أعمالها قد تم عن قناعة بأن ما يتم تحديثه وتطويره سوف يؤدي إلى التيسير على المراجعين.. ومن ذلك صدور الأنظمة القضائية الأربعة (نظام المرافعات، نظام المحاماة، نظام الاجراءات الجزائية ونظام السجل العيني للعقار).

أما بالنسبة لخطط الوزارة التطويرية ورؤيتها المستقبلية فهي على عدة محاور.. فكتابات العدل وضعت لها خططا ضمن مشروع خطة التنمية السابعة للوزارة التي اشتملت على افتتاح ١٧ كتابة عدل جديدة كما قامت الوزارة بنقل تشكيلات بعض كتابات العدل غير العاملة الى مناطق أكثر حاجة إلى جانب ما نحرص عليه من إحداث تشكيلات في الميزانية سنوياً حسب الأولوية، حيث يتم الرفع بأربع كتابات عدل كل عام مالي فيتحدد التشكيل فيها في ميزانية الوزارة.. وقد خطت الوزارة خطوات كبيرة في مجال افتتاح كتابات العدل بالمدن الكبرى خاصة وتوزيعها جغرافياً لتسهيل خدمة وراحة المراجعين، حيث تم افتتاح فرع لكتابة العدل الثانية بمحافظة جدة وفرع آخر لكتابة العدل الثانية بشرق الرياض وقريباً سيتم افتتاح كتابتي عدل في غرب الرياض ووسطها، كما قامت الوزارة بايصال خدمات كتابة العدل للمواطنين في داخل قطاع أعمالهم فتم افتتاح مكاتب لكتاب العدل في الوزارات والمصالح الحكومية ذات الكثافة العددية كالحرس الوطني بالرياض والمنطقة الغربية والمنطقة الشرقية ووزارة الدفاع والطيران بالرياض والمنطقة الشرقية ووزارة الداخلية وامارة منطقة الرياض ووزارة الخارجية ومجلس الشورى ووزارة التجارة والهيئة العامة للاستثمار، وكذلك الخطوط السعودية بجدة، ولم يقف التحديث عند هذا الجانب فقد أولت الوزارة اهتماماً لجوانب التقنية الحديثة في كل قطاعات وزارة العدل والدوائر الشرعية التابعة لها فتم ادخال الأساليب الحديثة في أعمال كتابة العدل، حيث أن لدى الوزارة خططاً مستقبلية للتوسع في ذلك وجعل جميع كتابات العدل الثانية بالمملكة تؤدي أعمالها عن طريق الحاسب الآلي، كما تم إدخال الحاسب في كتابات العدل الأولى بالرياض بالنسبة لما يتعلق بشؤون توثيق العقار.

أما في المحاكم فقد تم تشغيل أنظمة الاتصالات الإدارية والإحالات بما يعد حجر أساس لبقية الأنظمة، كما تم ترسية مشروع تطوير الأنظمة بقيمة تتجاوز الستة عشر مليون ريال حتى تصبح جميع أعمال المحاكم وظائف آلية من تحديد المواعيد واستقبال المراجعين واجراءات التقاضي وادارة وتسجيل الجلسات واصدار الصكوك وكافة الأعمال الإدارية وبيوت المال وهيئة النظر وغيرها باستخدام أحدث التقنيات لتطوير النظم التطبيقية.

ونطمح بمشيئة الله أن يؤدي الانتهاء من هذه الأنظمة إلى توفير مقومات ومتطلبات تشغيل المحكمة الالكترونية، ففي الوزارة إدارة عامة للحاسب الآلي تتولى الإشراف على تلك المشاريع وتعد وتطور كافة خدمات الحاسوب لتسخيرها لخدمة أعمال الوزارة والدوائر الشرعية التابعة لها سعياً لاستخدام وسائل التقنية الحديثة تمشياً مع متطلبات العصر وزيادة الطلب بدءاً من المدن الكبرى حتى تشمل كل الدوائر الشرعية في القرى.

◆ وماذا عن المحكمة الالكترونية؟

- مشروع المحكمة الالكترونية عبارة عن برنامج للإدارة القضائية الكترونياً، حيث إن الوزارة بدأت بتعميم تقنية الحاسب الآلي في جميع فروعها وادارات وزارة العدل وينتظر أن يشمل جميع المحاكم بحيث تسجل المعاملة آلياً منذ دخولها دائرة المحكمة وحتى خروجها لتشمل تدوين جلسات التقاضي من مرافعات أمام القاضي بالحاسب الآلي مما يمكن من طباعة محاضر الجلسات بشكل أسرع وأدق مع إدخال مهام الأقسام الجديدة وهي (صحائف الدعوى والمواعيد والاحضار والحجز والتنفيذ والخبراء) في المحاكم مما يمهد لإلغاء الكتابة اليدوية تدريجيا في الضبوط والسجلات.

وسيقوم هذا المشروع بحفظ كافة المعاملات من خلال مركز الوثائق بما يتيح للقاضي الرجوع إلى أي معاملة من خلال هذا المركز بسرعة وسهولة، أما آلية عمل المحكمة الالكترونية فإن المحكمة تتسلم أولا أوراق الإدعاء من خلال حضور المدعي للتسجيل بالحاسب الآلي ثم يتتابع سير اجراءاتها في المحكمة آليا من خلال برنامج المحكمة الالكترونية، وبالتالي لا تحتاج لمكاتبات ورقية وتحويل ومراسلات فكل الاجراءات المتخذة حيال المعاملة وحتى انتهائها تتم من خلال شبكة الحاسب الآلي للمحكمة.

وستكون كل سجلات المحاكم بإذن الله تعالى من خلال الحاسب الآلي كما هو الحال بالنسبة لكتابات العدل التي بدأت الوزارة فيها بتطبيق النظام الشامل لكتابات العدل بدمج نظامين موجودين ومطبقين حالياً في كتابات العدل هما نظام حفظ الثروة العقارية لحفظ السجلات العقارية على أقراص مدمجة مع برنامج إخراج الصكوك والإفراغات المتوالية عبر الحاسب الآلي.

◆ قبل أيام كنتم في منطقة الحدود الشمالية لافتتاح ووضع حجر الأساس لمشروعين كبيرين للدوائر الشرعية في رفحاء وعرعر، إلى أي مدى اهتمت الوزارة بجانب المشاريع الإنشائية لإحلالها مكان الدوائر الشرعية المستأجرة التي قد لا تفي بكل ما يتطلبه العمل القضائي من سهولة ويسر؟

- نعم لقد اهتمت الوزارة بايجاد المكان المناسب للتقاضي إذ سعت الوزارة وما زالت تسعى بحكم إشرافها المباشر إدارياً ومالياً على المحاكم بكل جهد لتطوير مباني المحاكم وتهيئتها بما يلائم العملية القضائية ويوفر الجو المناسب للقضاة لنظر في القضايا في هدوء بال وراحة وخصوصية للقضاة والعاملين في المحكمة أو المراجعين رجالاً كانوا أو نساء.

وفي هذا الصدد أنشئت بعض المحاكم والدوائر الشرعية الكبرى على طراز معماري جميل يلبي حاجة المحاكم ويليق بالعملية القضائية ومن ذلك مجمع الدوائر الشرعية بالمدينة المنورة، ومبنى المحكمة العامة بالرياض، ومشروع مبنى مجمع الدوائر الشرعية بمحافظتي جدة وعرعر.

كما أن الوزارة عملت على إنشاء عدة مجمعات شرعية في مناطق متعددة منها ما تم الانتهاء منه ومنها ما زال تحت التنفيذ في كل من الدرعية ورفحاء وضباء وطبرجل والخفجي وحريملاء وحفر الباطن ويدمة والمذنب وغيرها بتكلفة تبلغ ٢٤٦ مليون ريال.

◆ في شأن بدء تطبيق الفحص الطبي الإلزامي للراغبين في الزواج هل الزواج لا يتم إلا به؟

- وزارة العدل وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الصحة.. وادراكاً منهما لما يمثله الكشف والفحص الطبي قبل الزواج من مصالح شرعية واجتماعية ونحوها ارتأتا أن يكون العام ١٤٢٥هـ بداية لتطبيق اجراءات الفحص الطبي الإلزامي للراغبين في الزواج.. وقد بدأ والحمد لله وبدأنا نلمس نجاحه من خلال تجاوب الإخوة المواطنين مع هذا القرار الإيجابي وندعوه سبحانه التوفيق ليحقق الفحص الأهداف المرجوة منه لخير الجميع وسلامتهم، وهذا الإجراء سيكون من مكملات العقد ولا علاقة للتوثيق والعقد بنتائج الفحص الطبي سواء كانت النتيجة سلبية أو إيجابية.

◆ في ذات السياق عن الزواج.. ما إسهام الوزارة من خلال المحاكم في الحد من انتشار ظاهرة الطلاق؟

- لقد قامت الوزارة بدراسة هذه الظاهرة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى وأيضاً تم مناقشتها مع المسؤولين في المحاكم، ونتج عن ذلك إنشاء أقسام للتوجيه والإصلاح في محاكم الضمان والأنحكة، وهذه المكاتب مهمتها استقبال طلبات راغبي الطلاق التي ترد للمحكمة فبعد إحالة الطلب من قبل رئيس المحكمة إلى قسم الإصلاح يتم استقباله في مكتب الإصلاح من قبل المشايخ العاملين في المكتب ومناقشته وإحضار زوجته إذا تطلب الأمر ذلك والتعرف على الأسباب التي دعته لطلب الطلاق ونصحهما وتذكيرهما بالآيات والأحاديث الواردة بهذا الشأن وتقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول.

وقد نفع الله بهذا القسم (قسم التوجيه والإصلاح) في حل كثير من المشاكل الزوجية وثني الكثير من راغبي الطلاق عن رغبتهم في الطلاق.

وهذا القسم يلقى الرعاية والاهتمام من قبل المسؤولين في الوزارة، كما أن هناك تعاونا قائما بين هذا القسم ومكاتب الإصلاح في مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج وخاصة في مجال إصدار الكتب والنشرات الخاصة بالزواج والتحذير من الطلاق، ولا يفوتنا شكر أصحاب الفضيلة القضاة على جهودهم الكبيرة في ذلك.